الأمم المتحدة S/2008/38

مجلس الأمن

Distr.: General
23 January 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا – مقدمة

١ – يُقَدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨١ (٢٠٠٧)، والذي قرر المجلس بموجبه أن يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقريري المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/588).

٢ – وواصل ممثلي الخاص، جان أرنو، قيادة البعثة. وساعده كبير المراقبين العسكريين، اللواء نياز محمد خان خطاك (باكستان). وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بلغ قوام البعثة ١٣٣ مراقبا عسكريا و ١٩ ضابط شرطة (انظر المرفق).

ثانيا – العملية السياسية

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى الحد من تصعيد التوترات في منطقة الصراع وتيسير الحوار بين الجانبين الجورجي والأبخازي. ولا يزال النهج العام المتبع في تسوية الصراع يكمن في أن وجود حوار ناجح بشأن الأمن، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، والإنعاش الاقتصادي، والمسائل الإنسانية، سيساعد على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، مع مراعاة المبادئ الواردة في الوثيقة المعنونة ”المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي“ ورسالة إحالتها (انظر S/2002/88، الفقرة ٣) والأفكار الإضافية التي طرحها الجانبان.

٤ – وتابعت البعثة مع الطرفين التفاهمات المسجلة خلال اجتماع مجموعة الأصدقاء الذي عقد في بون، ألمانيا يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه برئاسة الأمم المتحدة. وتتعلق هذه التفاهمات باستئناف الاجتماعات الرباعية بشأن الأمن؛ والتحقيق في اختفاء دافيد سيغوا؛

وتنفيذ برنامج الإنعاش في منطقة الصراع، الذي تموله المفوضية الأوروبية؛ والتعاون في مكافحة حمى الخنزير؛ والتعاون بشأن المفقودين؛ ودعم اتصالات المجتمع المدني؛ والإعداد لاجتماعات على مستوى القيادات (انظر S/2007/439، الفقرات ٨-١٤). وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبتيسير من البعثة، عُقد اجتماع في سوخومي بين ديفيد بكرادزه، وزير الدولة لشؤون حل التراعات في جورجيا، وسيرجي شامبا، وزير خارجية أبخازيا بحكم الواقع. وكان الحادث المميت الذي وقع في بوخوندجارا في ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/2007/588، الفقرة ١٨) قد عجّل بعقد الاجتماع، الذي اتفق فيه الجانبان على طرائق إطلاق سراح وتسليم المحتجزين الأبخاز السبعة، وتم تنفيذ ذلك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بمساعدة من البعثة. كما أعلن الجانبان عن تفاهم أولي بشأن عقد اجتماعات تتعلق بالمسائل الأمنية بين الجانبين، والبعثة، وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة. وأرجو أن تبدأ على هذا الأساس الاتصالات المنتظمة بشأن المسائل الأمنية في مطلع ٢٠٠٨.

٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت الدورة الثالثة للجنة التوجيهية المعنية ببرنامج الإنعاش في منطقة التراع، وذلك في مكاتب البعثة في غالي، برئاسة رئيس وفد المفوضية الأوروبية في جورجيا وبمشاركة نائب وزير الدولة لشؤون حل التراعات في جورجيا، ونائب وزير الخارجية الأبخازية بحكم الواقع، ونائب الممثل الخاص للأمين العام، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الفقرة ٤٦). وفي كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق المشترك لتقصي الحقائق، الذي ترأسه البعثة ويضم الجانبين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، اجتماعين بشأن قضية اختفاء ديفيد سيغوا (انظر S/2007/182، الفقرة ١٥). وكان الفريق المشترك لتقصي الحقائق قد عقد ما مجموعه ستة اجتماعات بشأن المسألة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٣٧). وقد فترت وتيرة الأعمال المتعلقة بالمفقودين والجارية تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية نتيجة إعادة تشكيل الحكومة في جورجيا، ولكن يُتوقع استئنافها عقب إتمام العملية الانتخابية.

٦ - وقد تم جزء من العمل فيما يخص نتائج اجتماع بون، ولكن الخلافات تواصلت بين الجانبين بشأن الحوار السياسي الرسمي. فقد تمسكت القيادة الأبخازية باعتراضاتها على الحوار الرسمي على الصعيد السياسي حتى تُعالَج الحالة التي نشأت في منطقة وادي كودوري الأعلى بسبب العملية الخاصة التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وعلى الجانب الآخر، أكدت الحكومة الجورجية مجددا أن الحالة في منطقة وادي كودوري الأعلى غير قابلة للتفاوض. بالإضافة إلى ذلك، رأى الجانب الأبخازي فيما وصفه بالتعزيزات العسكرية الجورجية المتواصلة، بما في ذلك في منطقة وادي كودوري الأعلى، تأكيدا لمخاوفه باحتمال استخدام القوة من جانب الحكومة الجورجية. وفي المقابل، تعززت مخاوف الحكومة الجورجية بشأن

هجوم أبخازي محتمل في الوادي بسبب الموقف الذي أعلنته سوخومي مرارا بأن منطقة وادي كودوري الأعلى هي جزء لا يتجزأ من أبخازيا، وأنه في حال عدم التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه المسألة فإن الجانب الأبخازي ربما يتخذ تدابير أخرى لتسويتها.

٧ - ولم تخفف التطورات السياسية الداخلية في جورجيا، بعد أحداث ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في تبليسي وخلال الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في ٥ كانون الثاني/يناير، من تصورات التهديد المبينة أعلاه، بل على العكس تماما. فقد أعربت القيادة الأبخازية عن قلقها من أن تتسبب المشاكل الداخلية والديناميات الانتخابية في جورجيا في تمهيد الساحة لإجراء عسكري في منطقة الصراع. وفي هذا الصدد، أعلن الجانب الأبخازي في مطلع كانون الأول/ديسمبر عن تعزيز التدابير الأمنية على امتداد خط وقف إطلاق النار حتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ونفت الحكومة الجورجية أن لها أية نوايا عدوانية خفية، ومن ثم فسرت التدابير الأمنية الأبخازية باعتبارها مقدمة لحالة طوارئ في مقاطعة غالي، يحتمل أن تستهدف السكان الجورجيين في المقاطعة. وكما هو الحال في منطقة وادي كودوري الأعلى، فإن الحالة المترسخة من انعدام الثقة في كل من تبليسي وسوخومي إزاء نوايا الطرف الآخر أسفرت عن أفعال وردود أفعال غذّت بدورها التصورات المتنامية بوجود تهديدات وشيكة.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشكوك المحيطة بالآثار المترتبة على الحالة في كوسوفو أضافت بعدا آخر لوضع متوتر بالفعل. فقد أوضحت الحكومة الجورجية في مناسبات عدة أنها تنظر بمنتهى الجدية لسيناريو الاعتراف الروسي بأبخازيا المتوقف على ما سيؤول إليه الجدل الدائر بشأن مستقبل مركز كوسوفو. وعقب بيان أدلى به مسؤول في الحزب الحاكم في روسيا بخصوص مداولات يحتمل إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في البرلمان الروسي بشأن طلب تقدم به في وقت سابق برلمان الأمر الواقع في أبخازيا للحصول على الاعتراف الروسي باستقلال أبخازيا، ذكر مسؤولون جورجيون أن الحكومة ستتخذ كل التدابير الضرورية بموجب الدستور من أجل حماية السلامة الإقليمية لجورجيا.

٩ - وتفاقمت هذه البيئة السياسية السلبية جراء عدد كبير من الادعاءات المتعلقة بالانتشار العسكري على جانبي خط وقف إطلاق النار والحوادث التي شاركت فيها الميليشيات الأبخازية أو قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وحققت البعثة في تلك الادعاءات بحكم مركزها أو بناء على طلب الجانبين، وخلصت إلى أن معظمها لا أساس له من الصحة أو مبالغ فيه. وحيث أثار هذا التطور قلقي، أصدرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بيانا عاما أناشد فيه الجانبين ضبط النفس، وأعربت عن تأييدي النداء الصادر

عن مجلس الأمن في قراره ١٧٨١ (٢٠٠٧)، حيث ”يحث بقوة كلا الطرفين على النظر في الشواغل الأمنية المشروعة لكل منهما ومعالجتها بجدية، وعلى الإحجام عن القيام بأية أعمال عنف أو استفزاز، بما في ذلك الإجراءات السياسية أو لغة الخطابة، وعلى الامتثال التام للاتفاقات السابقة المتعلقة بوقف إطلاق النار وعدم استعمال العنف“.

١٠ - وطوال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل ممثلي الخاص إجراء اتصالات منتظمة مع الجانبين، فضلا عن مجموعة أصدقاء الأمين العام، في تبليسي وفي عواصم بلدانهم على السواء. فقد التقى، في تشرين الثاني/نوفمبر، ماثيو بريزا، نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، وهانز ديتر لوكاس، مدير دائرة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز في وزارة الخارجية الألمانية، كلا على حدة في تبليسي؛ وسير بريان فال الممثل الخاص للمملكة المتحدة لشؤون جنوب القوقاز، في لندن؛ وسيرجي لافروف وزير الخارجية الروسية، وغريغوري كاراسين، وزير الدولة ونائب وزير الخارجية الروسية، في موسكو؛ وفيرونيك بويون - بار، نائبة مدير مديرية الشؤون السياسية والأمن في وزارة الخارجية الفرنسية، في باريس. كما التقى في عدة مناسبات بيتر سيمنبي، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لشؤون جنوب القوقاز. ويسرت البعثة زيارات إلى سوخومي و/أو منطقة الصراع، قام بها سفيرا فرنسا والمملكة المتحدة وممثلون آخرون عن مجموعة الأصدقاء التي تتخذ من تبليسي مقرا لها، بالإضافة إلى السيد سيمنبي، والقاصد الرسولي لدى جورجيا، وممثلو وفد المفوضية الأوروبية في جورجيا. وشارك ممثلي الخاص في اجتماع كبار ممثلي مجموعة الأصدقاء في أوسلو يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الذي تناول الحالة الراهنة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٨١ (٢٠٠٧).

ثالثا - التطورات في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

قطاع غالي

١١ - اتسم الوضع العام في قطاع غالي بالهدوء إجمالا رغم تصاعُد حدة التوتر فيه أحيانا، وخصوصا في سياق الانتخابات الرئاسية في جورجيا. وكما ذُكر سابقا، قررت القيادة الأبخازية في أوائل كانون الأول/ديسمبر زيادة عدد موظفي الأمن في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة التسلح، وذلك كتدبير وقائي على حد ما قيل. وقدّرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، استنادا إلى الدوريات التي تسيّرها يوميا، أنّ عدد موظفي الأمن الأبخاز المتواجدين بحكم الأمر الواقع في المنطقة الأمنية لا يتجاوز ٦٠٠ فرد رغم هذه الزيادة، وفقا لما اتُفق عليه بين الطرفين.

١٢ - وقبل إجراء الانتخابات الرئاسية، ناشدت السلطات الجورجية المجتمع الدولي كفالة تمكين المقيمين في مقاطعة غالي من الاقتراع عن طريق عبورهم خط وقف إطلاق النار إلى مقاطعة زوغديدي. وذكرت سلطات الأمر الواقع الأبخازية أنّ المقيمين في قطاع غالي أحرار في الاقتراع في الانتخابات، لكنها حذرت من أنه قد يكون من الأفضل للراغبين في المشاركة في الحياة السياسية في جورجيا الإقامة في جهة مقاطعة زوغديدي من خط وقف إطلاق النار. وردعت هذه ''التحذيرات'' المقيمين في غالي عن المشاركة في الانتخابات. ومن المفارقة أنّ ما ردعهم أيضا عن هذه المشاركة هي المعلومات المضللة التي نقلتها وسائط الإعلام الجورجية عن إغلاق خط وقف إطلاق النار بحلول موعد الانتخابات.

١٣ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل فتى في قرية ميوري أوتوبايا في انفجار لغم مضاد للأشخاص لم تجر إزالته، عثر عليه على ضفة النهر. ورغم أنّ منظمة Halo Trust اضطلعت بحملة لإزالة الألغام امتدت تسع سنوات في مقاطعة غالي، أعاد هذا الحادث المأساوي إلى الأذهان أنّ الألغام غير المزالة يمكن أن تشكل بعدُ مصدر خطر.

١٤ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قتل موظفون جورجيون لإنفاذ القانون قائد أحد المراكز الأمنية التابعة لسلطات الأمر الواقع الأبخازية في قرية شامغونا قرب خط وقف إطلاق النار لجهة مقاطعة زوغديدي، في سياق ما وُصف بأنه عملية لمكافحة الإجرام. وأكّدت لجنة تقصي الحقائق التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أنها لا ترى أيّ دوافع سياسية وراء هذا الحادث.

١٥ - وفي الفترة ما بين ٣٠ كانون الأول/ديسمبر و ١ كانون الثاني/يناير، وقع حادثان في قرية ناباكيفي. ففي الحادث الأول، قام أفراد أحد المراكز الأمنية الأبخازية القريبة بضرب أحد السكان المحليين واعتقاله والتحرش بآخرين؛ وفي الحادث الثاني، أُضرم حريق في منزل غير مأهول على يد أشخاص من المركز الأمني نفسه، على حد ما قيل. ونقلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى سلطات الأمر الواقع الأبخازية قلقها إزاء هذين الحادثين وحثتها على إجراء تحقيق شامل بشأنهما ومقاضاة مرتكبيهما.

١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شملت الحوادث الإجرامية التي أبلغت عنها الدوريات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عملية قتل ومحاولتي قتل و ٧ عمليات سطو وعملية اختطاف، الأمر الذي يشكل انخفاضا كبيرا مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

١٧ - ومع أنّ الوضع الأمني في قطاع غالي شهد عددا أقل من الحوادث الإجرامية أو غيرها، مقارنة بالفترة السابقة، فقد ساد في الفترة قيد الاستعراض شعور بعدم الأمان وبالخطر غذّاه طيلة الفترة ورود تقارير غير دقيقة، بشكل شبه يومي تقريبا، مصدرها وسائط

الإعلام في جورجيا والسلطات الجورجية نفسها في بعض الأحيان. وربما كان لكل من هذه الادعاءات منفردةً أثر ضئيل، لكنها تساهم مجتمعةً في استفحال عدم الثقة وانعدام الأمن، مما يزيد في نهاية الأمر من احتمالات المواجهة.

١٨ - وحافظت البعثة على عادتها في تسيير دوريات كثيفة في أنحاء مقاطعة غالي، بما في ذلك عدد كبير من الدوريات الخاصة للتحقق من صحة التقارير الصحافية والبيانات الرسمية الجورجية. وبشكل عام، تبين لهذه الدوريات أنّ المعلومات كانت عارية من الصحة أحيانا، وصحيحة جزئيا فقط أحيانا أخرى، ويُساء فهمها في بعض الحالات. وتلك كانت حال المزاعم التي أشارت إلى ما يلي: زرع الألغام في المناطق القريبة من خط وقف إطلاق النار؛ وإعلان حالة الطوارئ في غالي ونشر عدد كبير من القوات الأبخازية فيها، وإغلاق خط وقف إطلاق النار بحلول موعد الانتخابات الرئاسية؛ وإحراق سبعة منازل في قرى أوتوبايا وناباكيفي وتاجيلوني على أيدي قوات أبخازية يرافقها حَفَظة السلام التابعون لرابطة الدول المستقلة الذين قيل إنهم احتجزوا ٨ من السكان المحليين الجورجيين؛ واحتجاز القوات الأبخازية أعدادا كبيرة من سكان غالي؛ وقيام ميليشيا الأمر الواقع الأبخازية بإتلاف علامات طرق باللغة الجورجية وإحراق كتب باللغة الجورجية في المدارس بمساعدة قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

١٩ - كما استُهدفت قوات حفظ السلام المذكورة في قطاع غالي خصيصا بحملة من الادعاءات المتزايدة. وبعد أن تحققت الدوريات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا من الأمر، تبين أنّ معظم هذه الادعاءات أيضا لا أساس له. وكانت تلك بشكل خاص حالة المزاعم التي أشارت إلى ما يلي: (أ) نشر قوات روسية ناهز عددها الـ ٢٠٠ جندي ومعدات عسكرية شملت خمس دبابات وأربع قاذفات صواريخ غراد وخمس ناقلات جنود مصفحة وسبعة مدافع هاوزر في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر في أوشامشيرا؛ و (ب) إنشاء مراكز جديدة لقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛ و (ج) نشر أسلحة مضادة للطائرات في مراكز قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وأسلحة ثقيلة إضافية؛ و (د) تبادل إطلاق النار بين أفراد من مجموعتي الروس والشيشان العرقيتين ضمن قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في أوشامشيرا قيل إنه أدّى إلى إصابة ستة منهم بجروح؛ و (هـ) قيام قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بمنع سكان غالي من عبور خط وقف إطلاق النار، وتبادل إطلاق النار بين حَفَظة السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة يوم الانتخابات قرب جسر إنغوري، مما أدّى إلى مقتل شخصين.

٢٠ - ورصدت البعثة تبديل مجموعة العمليات الشمالية لقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في كانون الأول/ديسمبر الذي شمل ما مجموعه ١ ١٠٠ من الأفراد. واحتج الطرف الجورجي قائلا إن عملية التبديل لم تُنسَّق مع تبيليسي. وزعم هذا الطرف أيضا أنّ قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أدخلت، في سياق عملية التبديل هذه، قوات وأسلحة ثقيلة إضافية إلى منطقة الصراع. ولم تؤكد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا هذه المزاعم.

٢١ - وأعربت السلطات الجورجية أيضا عن قلقها إزاء وجود أفراد من مجموعة الشيشان العرقية في عديد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وأكدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أنّ عددا من الجنود الشيشان ضُمّ بالفعل إلى القوات المذكورة منذ منتصف عام ٢٠٠٧. وأقرّت قيادة هذه القوات بالأمر، لكنها نفت أن يكون هناك أيّ ''وحدة خاصة بالشيشان''. وجرى الآن تجميع هؤلاء الجنود، الذين كانوا منتشرين سابقا في عدد من المراكز، في مركز واحد داخل كل كتيبة من كتائب قوات حفظ السلام الثلاث المنتشرة على جهتي خط وقف إطلاق النار - مركزان لجهة غالي، ومركز لجهة زوغديدي. وأعربت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عن رأيها أنّ من المحتّم، بسبب خلفية صراع عامي ١٩٩٢-١٩٩٣، أن يجرح وجود جنود من مجموعة الشيشان العرقية مشاعر السكان المحليين في منطقة الصراع، وأنه لا يساعد بالتالي على تعزيز الثقة بقوات حفظ السلام.

٢٢ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة التنسيق مع ميليشيا الأمر الواقع الأبخازية في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي. ونظمت ١٩ دورة تدريبية موجهة لـ ٢٢٩ فردا من أفراد أجهزة الأمر الواقع لإنفاذ القانون، وذلك في مجالات المعايير الدولية لإنفاذ القانون والوسائل التكتيكية التي تعتمدها الشرطة والقبض على المشبوهين واستخدام القوة وكيفية استعمال الأسلحة وغيرها من مهارات عمل الشرطة الأساسية. وفي الفترة ما بين ١٦ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، نُظمت دورة تدريبية في مجال التحقيق في الجرائم الاقتصادية موجّهة لـ ٢٥ موظفا من شعبة الإجرام الاقتصادي التابعة لوزارة داخلية الأمر الواقع. وفي الفترة ما ين ٢٦ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك ٢١ موظفا من شعبة التحقيق الجنائي التابعة لوزارة داخلية الأمر الواقع في برنامج تدريبي على التوجهات الجديدة في مجال التحقيق الجنائي تحت إشراف الأمم المتحدة. وأجرت شرطة الأمم المتحدة أيضا ٣٨ زيارة رصد لمراكز الأمر الواقع المحلية المعنية بإنفاذ القانون. ووُهبت ميليشيا الأمر الواقع الأبخازية سبع مجموعات من معدات التحقيق الجنائي ومعدات الشرطة التي تُستخدم لأغراض تكتيكية. وجرى تسليم ست مجموعات من المراجع القانونية إلى مكتبات وكالات الأمر الواقع المعنية بإنفاذ القانون.

٢٣ - وبدأت حملة الخريف للتجنيد في قوات الأمر الواقع الأبخازية المسلحة في مقاطعة غالي في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر. ومع أنّه لم يجر تجنيد أحد بعد، فقد واصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، رصد هذه العملية التي قوبلت بالرفض في أوساط السكان المحليين.

٢٤ - وظلت لغة التدريس في مدارس مقاطعة غالي تشكل مصدر قلق أيضا. ففي أيلول/سبتمبر، بدأ تدريس موضوعات التاريخ والجغرافيا والثقافة الأبخازية - التي تُدرَّس جميعها باللغة الروسية - في مدارس مقاطعة غالي السفلى. كما دخل حيز التنفيذ في المدارس المذكورة الشرط القاضي باستخدام اللغة الروسية في المعاملات الإدارية. أما الوثائق ذات الصلة بالمواد التي تُدرَّس باللغة الجورجية، فقد ظلت بهذه اللغة.

٢٥ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، تلقى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، شكاوى عن فرض قيود على حرية حركة قادة بعض المنظمات غير الحكومية المحلية عبر خط وقف إطلاق النار. ومنذ أواخر كانون الأول/ديسمبر، رُفعت هذه القيود.

٢٦ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، افتُتح رسميا في غالي مبنى مركز حقوق الإنسان، الذي أُنّث بتمويل من الصندوق الاستئماني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وتزامن افتتاحه مع إطلاق حملة لمدة سنة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، مكرسة للذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحضر حفلة الافتتاح ممثلون عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وعن فريق الأصدقاء الذي يتخذ من تبليسي مقرا له، وأعضاء عدة منظمات غير حكومية توجد مقارّها في غالي وفي سوخومي، أسّست مركز حقوق الإنسان. وسيساعد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، المركز المذكور في تقديم المساعدة القانونية للسكان المحليين.

قطاع زوغديدي

٢٧ - ظلت الحالة في قطاع زوغديدي هادئة خلال غالبية الفترة محل الاستعراض، ولكن التوتر تصاعد بدرجة كبيرة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر خلال الحادث الذي شمل قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وأفرادا تابعين لوزارة الداخلية في جورجيا، الذي وقع بجوار معسكر غانموخوري القومي للشباب، بالقرب من خط وقف إطلاق النار. وقد اشتمل الحادث، الذي أعقب عددا من المجابهات المتوترة حول المعسكر في السابق، على مجابهة ساخنة بين دورية لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وخمسة أفراد تابعين لوزارة الداخلية الجورجية. واتهمت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة هؤلاء الأفراد

بالتدخل في سير الدوريات، وتم تجريدهم من السلاح، وضربهم واعتقالهم. وحضر مراقبو بعثة الأمم المتحدة في جورجيا إلى موقع الحادث حيث بذلوا كل الجهود لتيسير إطلاق الأفراد الجورجيين ولنزع فتيل التوتر حيث جلب الطرفان تعزيزات شملت ست حاملات جنود مصفحة وطائرة عمودية من جانب قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وما يقارب ٢٠٠ من أفراد الأمن من الجانب الجورجي. وتأخر إطلاق سراحهم إلى حين وصول الرئيس ميخائيل شاكاشافيلي إلى الموقع، وعند مشاهدته لأفراد وزارة الداخلية الجورجية الذين تعرضوا للضرب المبرح، أعلن أن الجنرال سرجي شايان، قائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، شخص غير مرغوب فيه. وخلال الحادث، تعرض اثنان من جنود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة للضرب أيضا، كما تعرضت إحدى الطائرات العمودية التابعة للقوة لإطلاق النار، فلحقت بها أضرار طفيفة. وترى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا أن تعزيز القوات واحتدام المشاعر خلال الحادث كان يمكن بسهولة أن يؤدي لفقدان في الأرواح.

٢٨ - ويبدو من مشاهد شريط الفيديو، الذي انتزعه أحد الصحفيين الجورجيين من أحد جنود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، أن دورية قوة حفظ السلام هي التي بدأت الصدام. واعتمادا على شريط الفيديو بمفرده لم يتضح قيام العناصر الجورجية بالتدخل في عمل الدورية كما ادعت قوة حفظ السلام.

٢٩ - وقد زاد هذا الحادث من توتر العلاقة، المتوترة أصلا، بين قوة حفظ السلام والجانب الجورجي. وقد أسفرت اعتراضات الجانب الجورجي على حرية حركة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة المقيدة الأسلحة، عن تعليق قوة حفظ السلام دورياتها في منطقة النزاع. وقامت قوة حفظ السلام أيضا بتخفيض دورياتها في المنطقة الأمنية خلال فترة الانتخابات.

٣٠ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ذهب أحد الصحفيين وطاقم تصوير تابعين لمحطة التلفزيون الجورجية لتصوير جسر إنغوري بعد حصولهم على الإذن بذلك من مركز المراقبة التابع لقوة حفظ السلام المرابطة عند نهاية الجسر. وفي طريق عودتهم، مر الصحفي وطاقم المصورين على ذات مركز التفتيش حيث واصلوا عملية التصوير. وأعلن جنود قوة حفظ السلام أن التصوير ممنوع في المواقع العسكرية، ولما استمر الطاقم في عملية التصوير، بدأ هؤلاء الأفراد في دفع الصحفيين خارج المركز. وحدث بعض الدفع والدفع العنيف قبل أن يغادر الصحفيون المركز بعد إلقائهم منشورات تتصل بالانتخابات حول المركز. وقد عرض التلفزيون الجورجي لاحقا جزءا من الحادث واتهم جنود قوة حفظ السلام بسوء السلوك.

وطلبت السلطات الجورجية من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إجراء تحقيق حول هذا الأمر – وتوصل التحقيق إلى أن من المعروف تماما أن التصوير ممنوع داخل المواقع العسكرية وأن قوة حفظ السلام لم تتدخل في نشاطات الصحفيين خارج المركز؛ وأنه لم ينتج عن الصدام أذى بدني لأي من الصحفيين، وأن الضرر الطفيف الذي لحق بالمعدات إبان الصدام لم يسبب توقفها من الأداء ومواصلة التصوير. وأشارت بعثة المراقبين إلى حدوث عدد من الحالات في الأيام السابقة حين ذهب صحفيون تابعون للتلفزيون الجورجي لمركز المراقبة التابع لقوة حفظ السلام للتصوير وتوزيع مواد انتخابية.

٣١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ادعت سلطات الأمر الواقع الأبخازية أن قوام قوة وكالات إنفاذ القانون الجورجية في المنطقة الأمنية قد زيد لما يصل إلى ٠٠٠ ٢ فرد متجاوزا إلى حد كبير المستوى المتفق عليه البالغ ٦٠٠ فرد. وقد تم آخر تحقق من قوام قوة إنفاذ القانون في المنطقة الأمنية على جانبي خط وقف إطلاق النار، الذي قامت به بعثة المراقبين بالاشتراك مع قوة حفظ السلام، قبل عملية كودوري الخاصة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويتطلب نشاط الرصد الدقيق تعاونا من كافة الأطراف وجوا من الثقة. وطبقا لما ورد في هذا التقرير فإن مثل هذه الظروف من الصعب توافرها في الوقت الحاضر. واعتبارا لهذه المحددات فإن مراقبي بعثة الأمم المتحدة في قطاع زوغديدي ما زالوا يركزون على هذه المسألة ولكنهم لم يبلغوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن أي تغير ظاهر في المستوى العام لقوام قوة وكالات إنفاذ القانون الجورجية. ونظرا لمساحة مقاطعة زوغديدي، التي تفوق مساحة مقاطعة غالي، ولأن مساحة المنطقة الواقعة تحت مسؤولية مخافر الشرطة لا تتطابق مع حدود المنطقة الأمنية، فقد يكون من الصعب تحديد عدد أفراد قوة إنفاذ القانون الجورجية تحديدا دقيقا، وقد تكون متجاوزة لـ ٦٠٠، ولكن ليس لدرجة تنذر بالخطر.

٣٢ – وواصلت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا مراقبة التحركات الروتينية للعناصر والمركبات التابعة لوزارة الداخلية الجورجية صوب وادي كودوري الأعلى، والتي تتكون أساسا من المركبات اللوجستية التي تُسير حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر استعدادا لفصل الشتاء. وتقل الحركة خلال المنطقة الأمنية اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر لتدهور حالة الطريق. وقد لوحظ عدد أقل من حالات تحليق الطائرات فوق المنطقة الأمنية. ويعود السبب في ذلك، طبقا لفهم بعثة المراقبة، إلى أن الجانب الجورجي يستخدم مسارات جوية بديلة للوصول لوادي كودوري. وقد أصدرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة اثني عشر تقريرا عن مخالفات كانت في معظمها عبارة عن حالات منفصلة لمركبات عسكرية لوحظت في الطريق M-27 أو في مدينة زوغديدي. و لم يلتزم الجانب الجورجي في معظم الحالات بالإجراءات

المتفق عليها بشأن الإبلاغ والتحقق عن التحركات عبر المنطقة الأمنية من وإلى وادي كودوري الأعلى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٣ - وقد شملت الحوادث الإجرامية التي أبلغت إلى بعثة المراقبين خلال الفترة قيد الاستعراض ثلاث حوادث قتل وحادثة شروع في قتل وست حالات سطو وثلاث عشرة جريمة اختطاف.

٣٤ - وعقدت شرطة الأمم المتحدة ٥٢ دورة تدريبية في مجالات إدارة مسرح الجريمة والعنف الأسري، ومكافحة الشغب والتجمهر، والدفاع عن النفس، والتعامل مع المشتبه بهم، والمسائل المتعلقة بشرطة المرور، والتعامل مع الأسلحة، وسوى ذلك من المهارات الشرطية الحيوية، مع مشاركة ٥٠٦ من ضباط إنفاذ القانون الجورجيين. وخلال الفترة ٢-٤ تشرين الأول/أكتوبر قامت شرطة الأمم المتحدة ومكتب حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، بتنظيم حلقة دراسية تدريبية حول حماية النساء ضد الاستغلال الجنسي في مجتمعات ما بعد الصراع في باتومبي. وحضر الحلقة الدراسية التدريبية ثلاثون مشاركا كان من ضمنهم ضباط إنفاذ القانون الجورجيون وموظفون مدنيون وتسع منظمات غير حكومية. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر قامت شرطة الأمم المتحدة بتيسير عقد مناقشة في اجتماع مائدة مستديرة في باتومى حول الاتجار بالبشر، حضرها خبراء من وزارات الداخلية في جورجيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا وخبراء من وزارة العدل التركية ومكتب أمين المظالم الجورجي ومنظمات غير حكومية؛ وقامت شرطة الأمم المتحدة بتيسير مشاركة عشرة ضباط شرطة جورجيين في دورة تدريبية في بولندا عقدت خلال الفترة ٢١-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة ٢٠-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت شرطة الأمم المتحدة دورة تدريبية في زوغديدي تولى القيام بها خبراء جورجيون وأوكرانيون بشأن منع جنوح الأحداث والعنف الأسري وشارك فيها ضباط إنفاذ القانون الجورجيون والموظفون المدنيون والمنظمات غير الحكومية.

٣٥ - وقامت شرطة الأمم المتحدة بتيسير ٣٨ دورية مشتركة مع ضباط إنفاذ القانون المحليين داخل المنطقة الأمنية و ١٦٦ زيارة رصد لمنشآت الشرطة لتقييم أداء وكالات إنفاذ القانون المحلية ومدهم بمشورة الخبراء. وتم التبرع للشرطة المحلية بثماني مجموعات من معدات جمع الأدلة ومعدات الشرطة التكتيكية. وتم تسليم ثلاث مجموعات من كتب المراجع القانونية للمكتبات التابعة لوكالات إنفاذ القانون المحلية. وبدأ في تشرين الأول/أكتوبر تشييد مخفر الشرطة النموذجي الشامل مع منشأة تدريبية في قرية ليا بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وتم الاتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وحكومة ليتوانيا على تنفيذ برنامج السلامة على الطرق.

وادي كودوري

٣٦ - واصل فريق بعثة الأمم المتحدة الذي يتخذ من أدجارا قاعدة له القيام بدوريات في جزأي وادي كودوري الأعلى الواقع تحت السيطرة الجورجية والأسفل الواقع تحت السيطرة الأبخازية. وواصل الفريق الإبلاغ بعدم تواجد أسلحة ثقيلة على نطاق الوادي. وقد أبلغت وزارة الداخلية الجورجية عن قوام لقواتها يبلغ ٥٧٨ فردا حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين لا تستطيع بعثة المراقبين التحقق من القوام الحقيقي للقوة، إلا أنها، وعلى النقيض من ادعاءات الجانب الأبخازي، لم تتوفر لديها مؤشرات على وجود تعزيزات كبيرة أو إدخال معدات عسكرية في وادي كودوري الأعلى. وقد لاحظت بعثة المراقبين في نفس الوقت عمليات إنشاء بنية تحتية إضافية ولا سيما منشآت لأجل الإقامة والتخزين.

التطورات على نطاق البعثة

٣٧ - ظلت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية متوقفة. ويعمل الفريق المشترك لتقصي الحقائق على تسع قضايا مفتوحة، من بينها أربع قضايا تنتظر الإقفال. وما زال الاهتمام منصبّاً على التحقيق في اختفاء دافيد سيغوا (انظر S/2007/182، الفقرة ١٥). وفي هذا الصدد، عقد الفريق ستة اجتماعات حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتوقف التحقيق في الفترة ما بين منتصف أيلول/سبتمبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر بسبب عدم وجود بعض الشهود المهمّين وانشغال البعثة بحوادث بارزة أخرى، بما في ذلك حادث بوخوندجارا الذي وقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

٣٨ - وأكمل فريق تقصي الحقائق التابع للبعثة تحقيقه المستقل في الحادث المسلح المميت الذي وقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر بين الجانبين الأبخازي والجورجي في بوخوندجارا بمنطقة تكفارتشيلي (انظر S/2007/588، الفقرة ١٨). وإلحاقاً بالتقرير المرحلي المقدم إلى مجلس الأمن في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، تمكن التحقيق من إثبات الوقائع التالية:

(أ) وقع الحادث على بعد زهاء ٣٠٠ متر من الحدود الإدارية في الجانب الأبخازي؛

(ب) فيما يتعلق بملابسات مقتل الضابطين الروسيين السابقين اللذين كانا يقودان المجموعة، خلص فريق تقصي الحقائق، استناداً إلى تقرير خبير الطب الشرعي التابع للبعثة، وعدم إشارة أي من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات سواء من الجانب الجورجي

أو الأبخازي إلى أن الرجلين قد أُعدما عمداً، واليقين بعدم حدوث أي إطلاق للنار عقب انفضاض الاشتباك، إلى أن الضابطين قد قضيا نحبهما نتيجة لإطلاق النار عن قرب وبشكل مباشر في خضم اشتباك عن كثب؛

(ج) فيما يتعلق بملابسات المواجهة، ادعى الجانب الجورجي أنها نجمت عن عملية نُفذت ضد مجموعة تخريبية تنشط في أراض خاضعة للسيطرة الجورجية، بينما ادعى الجانب الأبخازي أن الهجمة شُنّت دون سابق استفزاز ضد حراس حدود بحكم الواقع يخضعون للتدريب. ورغم عدم حيازة فريق تقصي الحقائق أدلة قاطعة، فقد خلص إلى أن أوجه التضارب التي تعتري شهادات الأفراد الأبخازيين ممن أُجريت معهم مقابلات في تبليسي وسوخومي، إضافة إلى بعض التفاصيل عن أنشطتهم، تدفع إلى افتراض أن المنطقة ربما كانت مسرحاً لأنشطة تنفيذية أبخازية غير ذات صلة بأنشطة المجموعة التي تعرضت للهجوم. وفي الوقت ذاته، فنظرا لنقص الخبرة المهنية والدراية الفنية لدى المجموعة الأبخازية المتورطة في المواجهة واعتباراً لسلوكها إضافة إلى افتقارها لوسائل الاتصال البعيد المدى، ارتأى فريق تقصي الحقائق أنه من غير المرجح أن تكون هذه المجموعة المحددة شاركت في عمليات خاصة في الجانب الخاضع للسيطرة الجورجية.

٣٩ - وفي تقريري السابق، ذكرتُ أن ثمة دراسة جدوى قيد الإعداد بشأن التوصيات التي قدمتها البعثة فيما يتعلق بتعزيز قدرتها على المراقبة. وقام فريق تقني موفد من مقر الأمم المتحدة بزيارة المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة في تشرين الأول/أكتوبر، وقدم عددا من المقترحات المتعلقة باستخدام المركبات الجوية غير المأهولة، ورادارات تحديد مواقع الأسلحة، ونظم سبر الأصوات. وقد طلب مجلس الأمن إليّ، في قراره ١٧٨١ (٢٠٠٧)، أن أواصل استكشاف الخيارات لتنفيذ توصيات البعثة وأن أُخطر المجلس بناء على ذلك.

٤٠ - وتناولت البعثة استنتاجات الفريق التقني بمزيد من التحليل. ففيما يتعلق بنظم سبر الأصوات، ثبت للبعثة أن الحدود المتأصلة في محسّات سبر الأصوات بسبب الطبيعة الجبلية لوادي كودوري، إضافة إلى الاعتبارات المتصلة بالأمن وبتوفير الأفراد والتكاليف، تضع فعالية هذا النظام وقدرته على الاستمرار موضع شك، ولا سيما على مدار فصول الشتاء. وفيما يتعلق برادارات تحديد مواقع الأسلحة، فإن وعورة المنطقة واستحالة الوصول إليها على امتداد أشهر فصل الشتاء ستحدّان أيضا من تغطية نُظُم الرادار لوادي كودوري. وعلاوة على ذلك، فحتى لو توافر العدد اللازم من الرادارات (مجموعتان إلى ثلاث مجموعات من الرادارات العسكرية في كل موقع من الموقعين إلى ثلاثة مواقع على حدة)، والأفرادُ المدربون

اللازمون لتشغيلها على مدار ٢٤ ساعة، فإن قدرة النظام على كفالة التغطية الشاملة للمناطق اللازمة وبلوغ أهدافه المرسومة ليست في حكم المؤكد بعد.

٤١ - وإزاء هذا الوضع، وبينما سيتواصل استكشاف قدرات رادارات تحديد مواقع الأسلحة، يبدو أن المركبات الجوية غير المأهولة هي وحدها أقدر الوسائل على تحسين قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وأكثرها تنوعا من حيث أغراض الاستعمال وأكثرها فعالية من حيث التكلفة. وبمقدور مجموعة مركبات من هذا النوع، متوسطة الحجم وذات قدرة كبيرة على التحليق، أن تفي أيضا إلى حد ما بالأهداف التي كانت متوخاة من نشر رادارات تحديد مواقع الأسلحة ونظم سبر الأصوات.

رابعا - التعاون مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٤٢ - حافظت البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على علاقات تعاون وثيقة في تنفيذ ولاية كل منهما. وواصلت قوات حفظ السلام التابعة للرابطة مرافقتها للبعثة على طول وادي كودوري الأسفل خلال عملية التناوب المنتظمة لأفرادها المرابطين في قاعدة الفريق في كودوري. وقدمت قوات حفظ السلام التابعة للرابطة أيضا المساعدة إلى قواعد البعثة الأمامية المؤقتة، التي كانت تقام على نحو دوري بمحاذاة نقاط تفتيش قوات حفظ السلام التابعة للرابطة على جانبي خط وقف إطلاق النار كليهما. وبفضل التعاون التام من جانب قوات حفظ السلام التابعة للرابطة وكفالتها حرية الحركة، اضطلعت البعثة برصد عملية تناوب وحدات الفريق العامل الشمالي التي جرت في كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة ٢٠). وسيّرت قوات حفظ السلام التابعة للبعثة ولرابطة الدول المستقلة أيضا عددا من الدوريات المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - مسائل حقوق الإنسان

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، جهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية، وواصل إجراءَ زيارات منتظمة لتفقد مرافق الاحتجاز، ورصد المحاكمات، وإسداء الخدمات الاستشارية القانونية للسكان المحليين. وتابع المكتب حالات فردية تتعلق بشغل ممتلكات الغير على نحو غير مشروع، وحقوق السكن والملكية، والإجراءات القانونية على النحو الواجب والحق في محاكمة عادلة، إضافة إلى الاحتجاز التعسفي. وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، استقبل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

في أبخازيا، جورجيا، الواقع في مدينة سوخومي، ٢١٢ زائرا. وتتصل معظم ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بحقوق الملكية، وقدّمها أفراد ينتمون لأصول إثنية شديدة التنوع.

٤٤ - وواصل المكتب، بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية، تقديم الدعم لتنفيذ أربعة مشاريع في مجالات العنف المترلي، والمساعدة القانونية المجانية، والمساعدة النفسية للمحتجزين، والتوعية العامة بحقوق الإنسان. وتواصل العمل في مشروع يرمي إلى تحسين مهارات ٢٤ من المحتجزين في سجن دراندا والنهوض بتعليمهم في سبيل إعادة إدماجهم مستقبلاً. وعقد المكتب، بالاشتراك مع شرطة الأمم المتحدة ومركز الاتصال للقضايا الجنسانية التابع للبعثة، حلقة دراسية تدريبية بشأن حماية النساء من الاستغلال الجنسي في المجتمعات الخارجة من الصراعات (انظر الفقرة ٣٤). وواصل العملَ بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأوفدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى وارسو ممثلَيْن لمركز حقوق الإنسان الذي يوجد مقره في غالي لحضور اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تحقيق البعد الإنساني.

سادسا - الأنشطة الإنسانية والمتعلقة بإعادة التأهيل

٤٥ - في تشرين الأول/أكتوبر، بدأت البعثة من خلال الصندوق الاستئماني التابع لها بناء مركز جديد للشرطة ومركز للتدريب في قرية ليا في منطقة زوغديدي، كجزء من برنامج إعادة التأهيل الذي تموله المفوضية الأوروبية. وقامت المفوضية الأوروبية بتمويل أعمال الصرف الصحي وتمديد خط كهربائي لمستشفى أوشامشيرا، وموّلت حكومة ألمانيا شراء معدات الأشعة السينية.

٤٦ - وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة التوجيهية لبرنامج التأهيل في منطقة النزاع (انظر الفقرة ٥) ناقش الوفدان الجورجي والأبخازي تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إعادة التأهيل الذي تموله المفوضية الأوروبية، وقدما الخطوط العريضة لاقتراحاتهما من أجل التمويل في المستقبل. واتفق المشاركون على المتابعة وعقد الاجتماع التالي للجنة التوجيهية في تبليسي في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٤٧ - وفي أيلول/سبتمبر، أجرى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة استعراضا شاملا عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في أبخازيا، جورجيا. وشارك برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأغذية والزراعة في فريق الاستعراض، الذي سيكون تقريره النهائي متاحا في بداية عام ٢٠٠٨. وسيشمل التقرير مواضيع عن الاقتصاد والمشاريع

الصغيرة؛ والأمن الغذائي والإنتاج الزراعي والبنى التحتية؛ والصحة؛ والتعليم؛ وحماية المجتمع والطفل؛ وتوفير الحماية للمشردين والعائدين؛ والمساعدة في مجال الإسكان وبناء الثقة. وسيقدم التقرير توصيات بشأن وضع البرامج المستقبلية في المنطقة.

٤٨ - وواصل البرنامج الإنمائي برنامجه المتعلق بكسب الرزق الذي تموله المفوضية الأوروبية وحكومة النرويج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل البرنامج الإنمائي إعادة تأهيل شبكات إمدادات المياه في بلدة تكفارشيلي وعدة قرى في مناطق غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي. وأدت هذه المشاريع إلى تحسين فرص توفير مياه جيدة النوعية إلى ما يقارب ٩ ٢٠٠ نسمة. ويتم تعزيز استدامة المشاريع من خلال تدريب المشتغلين في مجال المياه على الصيانة ودعم وضع نظام لتحصيل الرسوم. وقدم تدريب على تخطيط الأعمال لممثلين عن ٦٨٠ مزارعا يقوم البرنامج الإنمائي بتقديم الدعم لهم منذ عام ٢٠٠٥. ومن خلال التدريب، وضع المزارعون خطط أعمال لفئات مجتمعاتهم المحلية. ومن بين ٣٢ خطة تم وضعها، قدم البرنامج الإنمائي لاثنتي عشرة خطة مدخلات أخرى، مثل الجرارات الزراعية والدفيئات. وقام البرنامج الإنمائي أيضا، من خلال منظمة إنقاذ الطفولة، بإعادة تأهيل محارق في ثلاثة مستشفيات في الأقاليم، وقدم معدات مختبرات ودّرب الموظفين العاملين في مجال الصحة. وشعر الأطباء والممرضات المتدربون بالسعادة لأنه أتيحت لهم فرص تحسين مهاراتهم، خاصة وأن العديد منهم لم يتلق أي تدريب منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين.

٤٩ - وبمبادرة من وزارة شؤون حل النزاعات في دول جورجيا، أُنشئ فريق عمل رفيع المستوى مشترك بين الوزارات لمناقشة برنامج مفوضية شؤون اللاجئين مع المفوضية ومشاركتها في أبخازيا بطريقة منسقة، جورجيا، بما في ذلك تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية لبناء الثقة المتفق عليها (قرار مجلس الأمن ١٧٨١، الفقرة ١٥). ويتألف الفريق العامل من ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة شؤون حل النزاعات ووزارة شؤون اللاجئين والإيواء. وفي كانون الأول/ديسمبر، أكدت السلطات الأبخازية بحكم الواقع خلال مناقشتها مع المفوضية التزامها بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للمفوضية. وفي هذا السياق، فإني أشدد على النداءات التي وجهها مجلس الأمن إلى كلا الجانبين في آخر قرارين صادرين عنه (انظر القرارين ١٧٥٢ (٢٠٠٧) و ١٧٨١ (٢٠٠٧) الفقرة ٩ والفقرة ١٥) لتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للمفوضية من أجل عودة اللاجئين والمشردين في المقام الأول إلى منطقة غالي.

٥٠ - وفي إطار هذه الاستراتيجية، واصلت المفوضية، بالتعاون مع شركائها القائمين بالتنفيذ، العمل في مشاريع بناء الثقة التي تشمل المساعدة الزراعية، والمراكز المجتمعية،

والتدريب المهني، وإعادة تأهيل المدارس ونشر التوعية التي شملت مواضيع مثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأحرز المجلس الدانمركي للاجئين والمجلس النرويجي للاجئين تقدما في تنفيذ مشاريعهما في القطاعات المتعلقة بالمأوى، وتعبئة المجتمعات المحلية، والمنح الصغيرة، وإعادة تأهيل البنى التحتية للمدارس والمجتمع المحلي وتقديم المساعدة القانونية. كما واصلت وكالة التنمية السويسرية للتنمية والتعاون تقديم دعمها إلى التوجيهات الاستراتيجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تقديم مساعدتها إلى الفئات الضعيفة المتأثرة بالصراع على الجانب الأبخازي من خط وقف إطلاق النار. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم مشروع يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات في مجال الصحة الإنجابية، الذي تنفذه منظمة غير حكوميه محلية بالتعاون الوثيق مع مركز الإيدز في سوخومي، وبالتنسيق مع لجنة التنسيق الجورجية - الأبخازية. وتلقى قرابة ١١٠ من مقدمي خدمات الصحة الإنجابية، والممارسين العامين والممرضين التدريب على توفير خدمات الصحة الإنجابية. ولدعم عمليات مركز الصحة الإنجابية في سوخومي، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائل منع الحمل ومعدات طبية أساسية للصحة الإنجابية. وطبعت ٨٠٠ نسخة من كتاب شعبي للأمهات الشابات يضم معلومات عن قضايا الصحة الإنجابية والعناية بالأطفال الرضّع، ووزعت في أبخازيا، جورجيا.

٥٢ - ونفذ برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود، مشاريع الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التعليم، والسل في المنطقة. وشارك أكثر من ٧٠٠ ١٢ شخص من ١٧ مجتمعا محليا في مناطق غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي في مشاريع الغذاء مقابل العمل التي تهدف إلى إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية الأساسية. وبعد إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتحويل مزارع الشاي غير المنتجة لزراعتها بمحاصيل أخرى، حصل المستفيدون على ١٦٠ هكتارا إضافية من الأراضي الصالحة للزراعة. بالإضافة إلى ذلك، وافق برنامج الأغذية العالمي على مشروع مدرّ للدخل يتعلق بإنشاء مزارع للأسماك في ست قرى في منطقتي غالي وأوشامشيرا. وشمل برنامج الغذاء مقابل التعليم الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي ٨٢ مدرسة، وقدم حصصا غذائية لأكثر من ١ ٠٠٠ طفل من أشد التلاميذ تعرضا للخطر. وبالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود، قُدِّم الغذاء أيضا إلى ٧٠ مريضا من مرضى السل الرئوي في مستشفى غولريبش.

سابعا – مسائل الدعم

٥٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حملتها الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية به. وجرى الاحتفال باليوم العالمي للإيدز في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر على نطاق البعثة. وشاركت المجتمعات المحلية في الاحتفال بفعاليات اليوم العالمي للإيدز، وجمع أفراد البعثة أموالا لصالح المحتاجين في منطقة عمليات البعثة. وواصل الفريق الطبي الألماني في البعثة مع فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تسهيل توزيع المواد.

٥٤ – وواصلت البعثة من خلال مركز تنسيق شؤون المرأة التابع لها، توعية موظفيها بشأن قضايا الجنسين من خلال البرامج الإذاعية العادية وبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إطلاع الأفراد المدنيين والعسكريين الوافدين على موضوع المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام. ووزعت البعثة أيضا كتيبا صادرا عن إجراءات الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في الصراع لدعم حلقة البحث التي ترعاها البعثة حول حماية المرأة من الاستغلال الجنسي في مجتمعات ما بعد الصراع (انظر الفقرة ٣٤).

٥٥ – وأُنشئت وحدة معنية بالسلوك والانضباط في آب/أغسطس ٢٠٠٧، ووضعت البعثة أداة لتقييم المخاطر لسوء السلوك من قبل موظفي البعثة واستراتيجية لنشر الوعي في داخل البعثة وتوعية الجمهور. وقد أكمل جميع أعضاء البعثة، على الصعيدين المحلي والدولي، دورة تدريبية رسمية عن معايير السلوك، وأتيحت مكتبة إلكترونية لجميع موظفي البعثة تضم مبادئ توجيهية تتعلق بمسائل السلوك والانضباط.

ثامناً – الملاحظات

٥٦ – لم تشهد الفترة قيد الاستعراض وقوع حوادث بين الجانبين الجورجي والأبخازي. ولم تقع اشتباكات أخرى بين قوات الأمن الجورجية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بعد المواجهة البالغة الخطورة التي جرت بينهما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المؤسف مقابل هذه الخلفية الإيجابية، أن تظهر سلسلة من الادعاءات المتعلقة إما بنشر قوات على جانبي خط وقف إطلاق النار أو بحوادث تورطت فيها قوات الأبخاز أو قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وأدت إلى نشوب توترات بلغت في بعض الأحيان حد الخطر في منطقة الصراع وخارجها. ومن السهل تفهم وجود قدر من المعلومات المضللة، وهو أمر لا مفر منه في بيئة تسود فيها المخاوف الحقيقية وتكثر فيها الشكوك وتندر فيها

الوسائل المستقلة للتحقق. بيد أن هذا الفاصل، على النحو المبين في التقرير، بين ما يجري من حقائق على أرض الواقع من جهة وما تنقله وسائط الإعلام أو البيانات الرسمية من جهة أخرى، مسألة تبعث على القلق. والحال كذلك، فقد ترسخت بالفعل في أذهان الجماعات على جانبي خط وقف إطلاق النار ''صورة الجانب الآخر كعدو''. ولن يؤدي إذكاء المخاوف والعداءات عن طريق الادعاء الكاذب إلا إلى زيادة ترسيخها وسيصّعب إعادة إرساء الثقة التي تمثل هدفاً معلناً للجانبين. وقد ناشد مجلس الأمن الجانبين مراراً ضبط النفس. وإني أحث أيضاً على ضبط النفس في هذا الخصوص. وإضافة إلى ذلك ومن وجهة نظر الحيلولة دون وقوع الصراع، لا يمكن للادعاءات الكاذبة من أحد الطرفين سوى أن تزيد من شكوك الطرف الآخر في أن الاستعدادات لاستعمال القوة جارية على قدم وساق، وتؤدي بذلك إلى اتخاذ تدابير مضادة متسببة بذلك في تصعيد خطير محتمل. وفي نطاق الموارد المحدودة، بذلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا جهوداً دؤوبة للتحقق من أكبر عدد ممكن من التقارير فيما يتعلق بالأحداث التي تجري داخل منطقة مسؤوليتها. وستواصل البعثة القيام بذلك، وأقترح أن يأخذ الجانبان على نحو تام ما تخلص إليه البعثة من استنتاجات.

٥٧ - وتحظى مسألة موارد البعثة وقدراتها بمزيد من التركيز منذ عام ٢٠٠٦، عندما انتقلت التوترات بين الجانبين مرة أخرى إلى وادي كودوري، وهي منطقة تجتمع فيها وعورة الأراضي والمخاطر الأمنية لتقوض فعالية دوريات المشاة الراجلة والدوريات الراكبة. وتشير دراسات الجدوى التي أجريت في أعقاب حادثة ١١ آذار/مارس، دون استباق دراسات أخرى، إلى أن المركبات الجوية غير المأهولة هي بوضوح أكثر السبل فعالية وكفاءة لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها المتعلقة بالمراقبة مع توفير أقصى درجة من السلامة لموظفيها. وقد طُرحت تساؤلات، وبوجه خاص من الجانب الأبخازي، بالنظر إلى أن هذه المركبات الجوية عبارة عن تكنولوجيا ذات قدرات عالية، عن إمكانية إساءة استخدامها لأغراض خارج ولاية البعثة. وتعكف البعثة على وضع إجراءات تشغيل موحدة معدة تحديداً للتصدي لهذه الشواغل. وينبغي أن أضيف أنه مع تجاوز مسألة وادي كودوري، فإن تحسين مستوى أدوات المراقبة المتاحة للبعثة يسد ثغرة قديمة مضى عليها زهاء عقد تفصل بين ولاية البعثة وقدراتها. وفي الواقع، مع أن ولاية المراقبين العسكريين للأمم المتحدة المحددة في إطار اتفاق موسكو تغطي عملية رصد منطقة الصراع ومياهها الساحلية ومجالها الجوي إضافة إلى وادي كودوري، فإن البعثة منذ إسقاط طائرة عمودية تابعة لها في الوادي في عام ٢٠٠١، اقتصرت على دوريات المشاة الراجلة والدوريات الراكبة على النحو المشار إليه أعلاه مع القيود الملازمة لذلك. وستصبح البعثة بفضل سد ثغرة القدرة أكثر مقدرة على تأدية الجانب الأساسي من ولايتها وهو الحيلولة دون وقوع الصراع.

٥٨ - وذلك لا يعني أن جانب تسوية الصراع من هذه الولاية غير جدير بالاهتمام. ويظهر من هذا التقرير، شأنه شأن تقارير سابقة كثيرة، أن العملية السياسية لا تزال في طريق مسدود. بل وأسوأ من ذلك، أعرب مراقبون موثوق بهم من كلا جانبي خط وقف إطلاق النار في تعليق لهم عن أن العلاقة بين الجانبين سجلت في عام ٢٠٠٧ أدنى مستوى لها منذ أعمال العنف الواسعة النطاق التي وقعت في عام ١٩٩٨. ومرة أخرى بيّنت الحملتان الانتخابيتان اللتان جرى تنظيمهما في عام ٢٠٠٧، الأولى لانتخابات رئاسة جورجيا والثانية لانتخابات برلمان الأمر الواقع الأبخازي، الشرخ العميق الذي يفصل بين المطامح السياسية للجانبين وأنصارهما من خلال اعتبار أن إعادة التوحيد في صدارة الأولويات غير القابلة للتفاوض في تبليسي والاستقلال في صدارة أولويات سوخومي، وكلاهما يسعى إلى هدفه بإصرار. وفي ظل هذه الخلفية، اتبعت الأمم المتحدة بصورة أساسية نهج ''بناء الثقة'' الوارد وصفه في الفقرة ٣ أعلاه بالاستناد إلى فرضية مؤداها أن النجاح في إقامة حوار متعلق بالأمن وعودة المشردين داخلياً واللاجئين ومسائل الإصلاح الاقتصادي والشؤون الإنسانية، سيفيد في تحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع. وطرحت حكومة جورجيا من جهتها بصوت أعلى فكرة أن التقدم لن يتم إلا عن طريق إجراء مراجعة متعمقة لصيغة حفظ السلام، وعلى نطاق أضيق لأشكال التفاوض. واعترضت القيادة الأبخازية بشدة من جهتها على إجراء أي تغيير في صيغة حفظ السلام، فيما أعربت، في بعض الأحيان، عن شكوكها الخاصة إزاء ما تعتبره تحيزاً في مشاركة المجتمع الدولي. وكان من الواضح منذ وقت طويل أن الفوارق الكبيرة بشأن الهدف المنشود لعملية السلام زادت بالتالي بسبب أوجه الخلاف الشديد على العملية ذاتها. وأرى في هذه الأزمة فرصة للأمانة العامة لأن تجري تقييماً لعملية السلام، وعلى ذلك الأساس وبدعم من فريق الأصدقاء، أن تعمل على وقف الاتجاه الهابط الذي تنحوه العملية على ما يبدو وأن تضعها على مسارات أكثر صلابة.

٥٩ - وأختم هذا التقرير معرباً عن شكري للممثل الخاص ولموظفي البعثة على الجهود الحثيثة التي يبذلونها في بيئة متقلبة ولفريق الأصدقاء الذين كانت مشاركتهم أساسية لمواصلة ما أبذله من جهود، ولكثير من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تواصل إسهامها في عملية السلام.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٤
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١٢
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	١١[أ]
بنغلاديش	٨
بولندا	٤
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
رومانيا	٢
السويد	٣
سويسرا	٤
غانا	١
فرنسا	٣
كرواتيا	٣
ليتوانيا	٢
مصر	٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥
منغوليا	١
مولدوفا	١
النمسا	٢
نيبال	١
نيجيريا	١
هنغاريا	٧

البلد	المراقبون العسكريون
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليمن	١
اليونان	٥
المجموع	**١٣٣**

(أ) يشمل ذلك العدد رئيس المراقبين العسكريين.

البلدان المساهمة بأفراد الشرطة المدنية (في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)

البلد	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٢
ألمانيا	٥
أوكرانيا	١[أ]
بولندا	٢
الجمهورية التشيكية	٢
السويد	٢
سويسرا	٢
غانا	١
الفلبين	٢
المجموع	**١٩**

(أ) يشمل ذلك العدد كبير مستشاري الشرطة.